

## خطة عنان مابين الرغبة والممكن.

ناصر الغزالي

يعيش العالم أزمة حقيقية أخلاقية وقانونية بما يخص الوضع القائم في سورية وقدرة كل طرف دولي وداخلي على تحقيق مصالحه ضمن خطة عنان، مابين الرغبة في تحقيقها والممكن، بسبب حجم التعقيدات التي تحيط بها وتشعبها على أكثر من صعيد، على الرغم من قبولها من كافة الأطراف الدولية والإقليمية والداخلية إلا أنها تخضع في مجملها لعوامل التغيرات الجوهرية في الداخل السوري ومدى قدرة الأطراف الداخلية على فرض شروط تطبيقها إضافة للتغيرات الإقليمية والدولية ضمن المحاور المتشكلة حديثاً والتي تطمح إلى أن يكون لها دور فاعل على المستوى العالمي، وإدراك الجميع أن الخطة لم تأت بسبب الوضع السوري بحد ذاته ومن أجل وقف العنف والانتقال بسوريا من دولة ديكتاتورية إلى دولة يحكمها حكم رشيد بل جاءت نتيجة للتوازنات المتحركة في الوضع الدولي وتحقيقاً لمصالح أنية تتفق مع هذه الدولة أو تلك.

إن المتابع للوضع السوري وحالة العطالة التي وصلت بها نتيجة القوتين المتصادمتين والمؤثرتين في الساحة الداخلية، القوة الأولى متمثلة بالنظام بقوته وجبروته واستخدامه أبشع أنواع الانتهاكات بحق الشعب السوري والقوى الثانية المتمثلة بقوة الثورة وما تحمل من أفكار وأهداف نبيلة في الكرامة والحرية، جعلنا نعتبر خطة عنان هي الأمل الأخير للشعب السوري في نجاح ثورته ووقف العنف والقتل المجاني بحق هذا الشعب وإن فشل هذه الخطة يعني بالضرورة تحويل الملف إلى الفوضى والافتتال الداخلي وهذه النتيجة هي حاجة ملحة وهدف جوهري لكثير من الدول التي تحاول بشتى الوسائل تهشيم الدولة السورية وتمزيقها، لا أظن إن تدخل كثير من الدول في الشأن السوري جاء بضغط إنساني لحل الأزمة السورية بل بضغط المصالح لحل الدولة السورية ولا يعنيه إسقاط النظام لا من بعيد ولا قريب ولا حقوق الإنسان والديمقراطية رغم تذرعها بالموقف الإنساني الخطير الذي آلت إليه الأمور في سورية.

اتسمت تصريحات كثيرة للمعارضين لخطة عنان بالتسرع والوصول إلى استنتاجات سلبية قبل بداية العمل

بها وتطبيقها على أرض الواقع إذ صرح كثير من الدول بفشل الخطة تحت مسوغ أن النظام لا يستطيع الالتزام

ببنودها بالرغم موافقتهم عليها وإخفانهم حقيقة أنهم يريدون الخطة تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة

لتصبح سورية ككل تحت إرادة مجلس الأمن الدولي ورغباته ومصالح القوى المهيمنة عليه لإغلاق كافة الاحتمالات لوقف العنف والقتل وإقامة نظام ديمقراطي مدني، أما تصريحات قسم من المعارضة السورية وخاصة المجلس الوطني فجاءت دون معرفة دقيقة بمعطيات الخطة ومضامينها القانونية وربما لحاجة بعض الأطراف بفرض أجندة تناسبهم سياسياً على الواقع السوري من خلال استمرار الواقع كما هو.

جاءت خطة عنان بعد فشل لبعثة الجامعة العربية شاركت فيه كافة الأطراف، النظام وبعض من قوى المعارضة ودول أصدقاء سورية، لهدف تدويل الملف ونقله إلى مجلس الأمن. عاشت سورية ما بين صدور القرارين من مجلس الأمن وانهاء بعثة جامعة الدول العربية أحلك الظروف، إذ ازدادت عمليات العنف بشكل غير مسبوق، وأرتكب النظام أبشع جرائمه من عمليات القتل العمد والاعتقال والتهجير واستباحة المدن والاختفاء القسري والاعتقال والتعذيب الممنهج وكانت ردود الفعل من قبل بعض أطراف المعارضة غير إنسانية أيضاً من خلال القتل العمد خارج القانون والاختطاف والتهجير، كل هذا تحت نظر العالم وبهدف إطالة الأزمة إلى أن جاء القراران 2042 و 2043 الصادران عن مجلس الأمن تحت الفصل السادس، وتم بموجبهما تبني خطة عنان ذات النقاط الست التي نصت على مايلي:

- (1) الالتزام بالعمل مع المبعوث في عملية سياسية شاملة تقودها سورية لتلبية الطموحات والاهتمامات المشروعة للشعب السوري، وتحقيقاً لهذه الغاية الالتزام بتعيين مفاوض ذي صلاحيات عندما يدعوها المبعوث لذلك؛
  - (2) الالتزام بوقف القتال وتحقيق وقف عاجل وفعال لأعمال العنف المسلح بجميع أشكاله من قبل جميع الأطراف تحت إشراف الأمم المتحدة حماية للمدنيين ولبسط الاستقرار في البلد؛
- وتحقيقاً لهذه الغاية ينبغي للحكومة السورية أن توقف فوراً تحركات القوات نحو المراكز السكانية وإنهاء استخدام الأسلحة الثقيلة فيها والبدء بسحب الحشود العسكرية في المراكز السكانية وحولها؛
- وفي أثناء القيام بهذه الإجراءات على أرض الواقع، ينبغي للحكومة السورية أن تعمل مع المبعوث لتحقيق وقف مستمر لأعمال العنف المسلح بجميع أشكاله من قبل جميع الأطراف بموجب آلية إشراف فعالة للأمم المتحدة.
- وسيتطلب المبعوث التزامات مشابهة من المعارضة وجميع العناصر المعنية لوقف القتال والعمل معه لتحقيق وقف مستمر لأعمال العنف المسلح بجميع أشكاله من قبل جميع الأطراف بموجب آلية إشراف فعالة للأمم المتحدة؛

(3) كفالة تقديم المساعدات الإنسانية في حينها لجميع المناطق المتضررة من القتال، وتحقيقا لهذه الغاية، قبول وتنفيذ، كخطوتين فورييتين، هدنة إنسانية لمدة ساعتين ولتنسيق التوقيت والطرائق بشكل دقيق للهدنة اليومية من خلال آلية فعالة، بما في ذلك على الصعيد المحلي؛

(4) تكثيف سرعة ونطاق الإفراج عن الأشخاص المحتجزين احتجازا تعسفيا، بما في ذلك بشكل خاص الفئات الضعيفة من الأشخاص، والأشخاص الذين شاركوا في أنشطة سياسية سلمية، وتقديم قائمة بجميع الأماكن التي يجري احتجاز هؤلاء الأشخاص فيها، دون تأخير من خلال القنوات المعنية، والبدء فورا بتنظيم الوصول إلى هذه الأماكن والرد على وجه السرعة من خلال القنوات المعنية على جميع طلبات الاستعلام الخطية أو الوصول أو الإفراج المتعلقة بهؤلاء الأشخاص؛

(5) كفالة حرية التنقل في جميع أنحاء البلاد للصحفيين واعتماد سياسة غير تمييزية بشأن منحهم تأشيرات الدخول؛

(6) احترام حرية إنشاء الجمعيات والحق في التظاهر بشكل سلمي على النحو الذي يكفله القانون.

#### نص القرار

أصدر مجلس الأمن الدولي بالإجماع القرار رقم 2043 الذي يسمح بانتشار 300 مراقب عسكري غير مسلحين لمراقبة وقف إطلاق النار في سوريا، وأهم بنود القرار هي:

#### وقف إطلاق النار

إن المجلس يعرب عن قلقه حيال استمرار العنف (...) ويأخذ علما بأن وقف العنف المسلح بكل أشكاله هو تاليا غير كامل.

إن المجلس يكرر انه يؤيد بالكامل كل عناصر الاقتراح المؤلف من ست نقاط (الذي تقدم به موفد الأمم المتحدة والجامعة العربية كوفي عنان) ويطلب أن يتم تطبيق كل جوانب الاقتراح في شكل كامل وفوري وملح.

يطلب المجلس من الحكومة السورية أن تفي في شكل واضح وكامل (...) بالتزاماتها لجهة: أولا، وضع حد لتحرك القوات في اتجاه المدن، ثانيا، وقف استخدام الأسلحة الثقيلة في المدن، ثالثا، إنهاء سحب القوات المتمركزة في المدن ومحيطها، إضافة إلى إعادة قواتها وأسلحتها الثقيلة (...) إلى ثكناتها أو إلى أماكن تجمع مؤقتة بهدف تسهيل الوقف الدائم للعنف.

يطلب المجلس من كل الأطراف في سوريا، بمن فيهم المعارضة، وضع حد فوري للعنف المسلح بكل أشكاله.

إن المجلس يطلب من المعارضة السورية (...) احترام البنود ذات الصلة في البروتوكول الأولي.

يقرر المجلس أن يشكل لفترة تمهيدية تستمر تسعين يوماً بعثة إشراف للأمم المتحدة في سوريا تلحظ انتشاراً أولياً لـ300 مراقب عسكري غير مسلح، إضافة إلى مكونات مدنية كافية، لتتمكن هذه البعثة من القيام بمهمتها، ويقرر أن يتم نشر هذه المهمة سريعاً في ضوء تقييم الأمين العام (للأمم المتحدة بان كي مون) للتطورات ذات الصلة للوضع على الأرض، بما في ذلك تعزيز وقف العنف.

يقرر المجلس أن مهمة هذه البعثة ستكون التحقق من توقف كل الأطراف عن اللجوء إلى العنف المسلح بكل أشكاله وان يتم في شكل كامل تطبيق (خطة عنان بنقاطها الست).

#### الضمانات الأمنية للمراقبين

إن المجلس يطلب أن تسهر الحكومة السورية على حسن إتمام البعثة لمهمتها عبر تسهيل الانتشار السريع ومن دون معوقات لعناصرها و(تأمين) الوسائل الضرورية لتنفيذ مهمتها عبر الضمان الفوري لحرية التنقل والتمكن في شكل تام ومن دون معوقات من تنفيذ مهمتها -- مشدداً في هذا الإطار على ضرورة أن تتوافق الحكومة السورية والأمم المتحدة سريعاً على وسائل نقل جوية ملائمة للبعثة -- (عبر السماح بوسائل اتصال من دون معوقات والضمان (لأفراد البعثة) حرية التواصل في شكل سري مع أشخاص في كل أنحاء سوريا.

يطلب المجلس أن يضمن الأطراف أمن البعثة (...) ويشدد على أن المسؤولية في هذا الصدد تقع في الدرجة الأولى على السلطات السورية.

#### متابعة القرار

إن المجلس يطلب من الأمين العام أن يبلغ مجلس الأمن فوراً عن أي عرقلة لحسن سير المهمة من جانب هذا الطرف أو ذلك.

يطلب المجلس من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى المجلس حول تطبيق هذا القرار في الأيام الـ15 التي تلي تبنيه ومن ثم كل 15 يوماً، وان يقدم إلى المجلس إذا اقتضت الضرورة اقتراحات لتنظيم مهمة البعثة

أعلن البدء بتطبيق الخطة بعد موافقة جميع الأطراف بتاريخ 2012/4/10، وبالفعل تم إرسال طلائع

المراقبين الدوليين (يونسيمس) إلى سورية بنفس التاريخ للبدء في عملهم إلى أن وصل عددهم 189 مراقباً بتاريخ

15/5/2012، ينتشرون في كافة المناطق السورية لمراقبة تنفيذ الخطة. ولتقييم تنفيذها خلال شهر تقريباً من بدء

العمل بها نستطيع أن نحدد النقاط التالية:

- 1- انخفاض مستوى القتل بشكل نسبي.
- 2- زيادة في العمليات الإرهابية داخل مدينتي حلب ودمشق.
- 3- التعامل مع البعثة بقيود أمنية محكمة لإعاقة وصولها إلى عمق المناطق التي تشهد انتهاكات واسعة بحق المواطنين .
- 4- استمرار تعرض البعثة لحملة إعلامية سلبية منذ بداية عملها إلى الآن من بعض أطراف المعارضة والدولية تؤكد فشلها في مهمتها.
- 5- انتهاء ثلث المدة الزمنية المحددة للبعثة بدون تحقيق أي إنجازات ذات شأن يخدم النقاط الست.
- 6- عدم شعور المواطن السوري بأي تحسن ملموس مما يؤثر سلباً على ثقة الشعب السوري بنتائج هذه البعثة.
- 7- بعد مرور ثلث المدة لمهمة البعثة لم تستطع قوى المعارضة توحيد جهودها في هدف ومسار واحد وهو من متطلبات خطة عنان.
- 8- بطء نسبي في تنقل البعثة واستجابتها لمتطلبات كافة المناطق.

بالرغم من مرور شهر وخمسة أيام على بدء تنفيذ الخطة والتقييم السلبي لتنفيذها لكننا نجد أنفسنا أمام استحقاق دولي يجب تنفيذه وفي حال فشله سوف يرتب نتائج كارثية على المجتمع والدولة السورية، وبما أن الأزمة السورية تحولت إلى صراع دولي ليس للسوريين يد في تحجيمه إلا من خلال وقوفهم بوجه القتل والدمار الذي يسببه العنف وإيجاد وسائل مبتكرة للانتقال من الديكتاتورية إلى الدولة المدنية الديمقراطية تعتمد على خطة عنان رغم ما يشوبها من سلبيات ويسجل لها من إيجابيات نحددها بالنقاط التالية:

#### سلبيات الخطة

- 1- تم إقرار الخطة تحت الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة والذي لا يحمل في طياته أي بنود إلزامية لتنفيذها سوى حث الأطراف المتصارعة على وقف العنف وتسويته بطريقة سياسية وفي حال طلب قوى النزاع المساعدة والدعم يقوم مجلس الأمن بتقديم توصيات بقصد حل النزاع، طبعاً هذه ليست دعوة ليكون القرار تحت

الفصل السابع لما له من مخاطر تتجاوز قدرة الدولة السورية على تحملها إضافة إلى وضعها تحت سلطة وصاية وانتداب لمجلس الأمن يتصرف بها حسب مصالح القوى المهيمنة عليه والتي تتناقض مع أهداف الثورة السورية ، ليس هذا فحسب فكل التجارب السابقة لتطبيق الفصل السابع على الدول أدت إلى تقسيمها وزيادة كبيرة جدا في عدد الضحايا.

2- لم يتب ترتيب بنود الخطة حسب الأولويات وحاجة المجتمع السوري ضمن تسلسل التطبيق لكل بند فيها مما أعطى النظام قدرة على المراوغة واللعب والانتقال من نقطة إلى أخرى دون تنفيذ أي منها.

3- جاء القراران بدون آليات عمل تنفيذية وتطبيقية على الأرض وإنما ضمن خطة يدرسها المراقبون لرفعها إلى مجلس الأمن كل 15 يوماً.

4- الخطة جاءت لتعبر عن التوازنات المتحركة في الوضع الدولي وليست خطة طريق لإنهاء العنف والانتقال بالدولة السورية من الديكتاتورية إلى الدولة المدنية الديمقراطية .

#### إيجابيات الخطة

1- الولاية القانونية للمراقبين الدوليين بالمفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية حسب المادة 33 من الفصل السادس لميثاق الأمم المتحدة، ربما تكون هذه المادة من أهم إيجابيات القرارين الدوليين، وذلك من خلال الحق لهم في عمليات التحقيق بالجرائم المرتكبة ثم الحكم والتسوية القضائية لهذه الجرائم مما يدفع مرتكبي هذه الجرائم إلى التوقف أو الشعور بأنهم تحت المراقبة والتحقيق بها.

2- إعادة زخم المقاومة السلمية بقوة من خلال تطبيق الفقرة الخاصة بالتظاهر السلمي وإعادة ترتيب الوضع الداخلي لقوى الحراك الثوري .

3- حث قوى المعارضة على العمل جدياً في إيجاد السبل الحقيقية والواقعية لوحدها في هدف ومسار واحد للانتقال من الحكم الشمولي إلى الحكم الرشيد وتجنب البلاد حرب أهلية طاحنة.

4- حل مشكلة اللاجئين والمهجرين ولو بشكل نسبي من خلال المساعدات الإنسانية الدولية لهم حسب ما جاء في الخطة.

5 - محاولة خفض العنف بسبب وجود المراقبين.

6- عودة الثقة للمواطنين بوجود حل سلمي ينقل البلاد إلى بر الأمان.

7- رصد وتوثيق كافة الجرائم المرتكبة بحق الشعب السوري للعمل عليها من أجل محاسبة مرتكبيها في المستقبل.

8- وقف عمليات تهريب ونقل السلاح إلى الداخل السوري من خلال مراقبتها وتحديد الطرف الذي يقوم بها لاستخدامه في عمليات العنف.

### النظام وخطة عنان

1- استمرار النظام بالحل الأمني وعدم توقف القتل العمد والخطف والاعتقال والتعذيب .

2- قيود صارمة من قبل النظام لتحركات وسائل الإعلام ورفض الترخيص لبعضها، واستمراره في عملية تشويه الوعي والحض على القتل ضد معارضيه من خلال وسائل أعلامه المتعددة .

3- قيود أمنية تعيق تحركات المراقبين بحجة عدم قدرة النظام على حمايتهم في بعض المناطق.

4- استغلال النظام لمحدودية عدد المراقبين، وصعوبة سيطرتهم على كل خطوط التماس بين النظام والثوار معارضيه، في استمراء خرق الهدنة، وفي القيام بعمليات دموية تجاه كل من رفع صوته مطالباً بالحرية والعدالة والكرامة.

### قوى المعارضة وخطة عنان

رغم موافقة كافة قوى المعارضة على خطة عنان إلا أنها تعرضت لحملة إعلامية كبيرة ضدها من خلال الإعلان من بعض أطرافها عن فشلها سلفاً والاستمرار في الإعلان أن الحل لا يتم إلا بالسلاح وهذا ما صرح به أحد أقطاب المعارضة ممثل الإخوان المسلمين. هذا التصريح يتناقض مع جوهر الخطة ويدين المعارضة بشكل مباشر إضافة للعمليات العسكرية الهجومية التي تقوم بها مجموعات مسلحة محسوبة على المعارضة، مما يشكل إدانة لعدم تنفيذ الخطة إضافة إلى:

1- البلاغات غير الدقيقة المقدمة منها للمراقبين الدوليين.

2- المبالغة الإعلامية في نقل الأحداث.

3- استخدام البعثة أحياناً كساتر للمظاهرات.

4- استفزاز البعثة ببعض التصرفات ضدها مما يؤثر على البعثة بشكل سلبي في أداء عملها.

بالرغم من الثغرات الكثيرة في خطة عنان لكنها تبقى الحل الوحيد الذي بين أيدينا وعلية على جميع قوى المعارضة والسلطة قبول الخطة وتنفيذها درئاً للأخطار القادمة والمتمثلة بالحرب الأهلية أو التدخل الخارجي المباشر بما يحمل من أخطار كبيرة على الوطن والمواطن علماً أن الحل لا يمكن أن يأخذ طريقة الصحيح على المدى الطويل مع بقاء

الأسد في السلطة، ولكن أمام عنان إذا أراد نجاح خطته محاصرة السلطة للتنفيذ وقبول المعارضة على كافة أطرافها السياسية والعسكرية تطبيقها بشكل كامل، إضافة لإجراء تفاوض للانتقال من النظام الديكتاتوري إلى النظام الديمقراطي وإيجاد آلية لضمان حماية حضور المعارضة للتفاوض داخل سورية كي يكون الحل سوري غير مفروض من الخارج .

## ملحق

إرشادات خاصة عن كيفية التعامل مع بعثة المراقبين الدولية : —

1 — يجب أن يتم عمل مجموعة اتصال من كل محافظة تكون مهمتها الاتصال بالمراقبين وترتيب الزيارات

لهم من حيث التأكد بالالتزام ببند الاتفاق الستة :

- توضيح أماكن إخفاء الآليات الثقيلة ووضع تصور للمراقبين عن أماكن إخفاءها و يفضل قيامهم بزيارة هذه الأماكن قبل زيارة المدن منعا للاحتكاك بين جمهور المتظاهرين وقوات الجيش وحتى يستطيع المراقبين أداء مهمتهم بدلا من أن يتفرغوا لفض الاشتباك بين المتظاهرين وقوات الجيش وغالبا ما يحدث إطلاق نار في أثناء هذا الاحتكاك مما يجعل فريق المراقبين بين خيارين كلاهما مر الاتسحاب خوفا على حياتهم أو الاستمرار رغم خطورة ذلك على حياتهم وهو مالم يرضى عنه الفريقين .
- على فريق الاتصال ترتيب زيارة المراقبين بحيث لا تصبح الزيارة وسيلة لعمل تظاهرة فهناك فهم خاطئ لدى الناس أن دور المراقبين هو حماية المظاهرات في حين أن دورهم مراقبة المظاهرات من حيث سلميتها وتعامل الحكومة معها فأفضل وضع في هذه الحالة هو ترتيب بنائية عالية تسمح للمراقبين بمشاهدة المظاهرة والتأكد من سلميتها وكذلك مشاهدة تصرف السلطات معها وكيفية قمعها لها أو إخبار المراقبين باتجاه مسار المظاهرة والشوارع التي ستمر بها إذا كانت مسيرة حتى يستطيعوا وضع تصور لمراقبتها مع إرشادهم لأفضل الأماكن حتى يتسنى لهم المراقبة وهم شاعرين بالأمان وكذلك منعا للاحتكاك مع قوة الحراسة المصاحبة لهم والمكلفة بحمايتهم فغالبا ما تقوم الجماهير بمهاجمة هذه القوة أو تستشعر هي الخطر مما يؤدي الى انفلات الأعصاب لكل من الطرفين وهو ما يؤدي دائما إلى إطلاق نار وهو ما يشعر معه المراقبين بالخطر على حياتهم فيتخذوا قرارا بالانسحاب وهو ما يؤثر سلبا على العلاقة بينهم وبين الناس لأنهم يعتقدون أن دور البعثة هو حمايتهم أثناء التظاهر وهو الفهم الخاطئ الذي يجب العمل على توضيحه للناس .
- إعداد كشوف بأسماء المعتقلين وأماكن اعتقالهم وتاريخه وكافة البيانات اللازمة للوصول للمعتقل وكيفية الاتصال بذويه وتسليمها للبعثة سواء في مقرها أو أثناء الزيارة منعا لتكدس أهالي المعتقلين على البعثة أثناء الزيارة وتضييع وقتها في ملأ استمارات المعتقلين يراعي في هذه الاستمارات التواريخ لأنها مهمة جدا لأن البعثة مرتبطة بتاريخ محدد هو تاريخ التزام الحكومة السورية بالاتفاق وليس التواريخ السابقة



فغالبا ما يتم إحضار استمارات بتواريخ قديمة جدا مما يضيع وقتا طويلا للبعثة في فرز هذه الاستمارات حسب التاريخ وغالبا ما يكون عدد الفريق محدود جدا وقد تطلب هذا الأمر جهدا فائقا لتدقيقه أما بالنسبة لأماكن الاحتجاز فيراعى رصدها بدقة حتى يمكن تحقيق أفضل نتيجة ممكنة من الزيارة ويفضل إخبار البعثة بأماكن الاحتجاز السرية التي يودع بها المعتقلين .

- بالنسبة للصحافة ووسائل الإعلام ينبغي مد البعثة بقائمة من وسائل الإعلام التي تقدمت بطلب للحكومة للتصريح لها ورفض هذا التصريح أو سماح لكن مع التقييد ويا حبذا لو أعطيت قائمة بأسماء الصحفيين المصرح لهم ووسائل الاتصال بهم داخل سورية أو خارجها .
- من المهم جدا إحساس البعثة بالأمان والحكومة السورية بارعة جدا في توصيل احساس للمراقبين أن حياتهم على المحك وأنهم في خطر داهم وهو مايدعمه إحساس الناس بالظلم الشديد والقهر الغير عادي ومن ثم يتعلقون بقشة بعثة المراقبين وهنا تظهر حالة من العصبية والانفعال غير عادي مما يوحي بأن الموقف قد انفلت في أي لحظة مما لايتيح للمراقبين فرصة رصد ما جاؤوا من أجله ويضطروا في أغلب الأحيان إلى تضييع وقت الزيارة إلى تهدئة الأجواء بين الطرفين ومحاولة عدم انفجار الموقف وهو ما يحاول معه كل طرف استمالة المراقبين إلى موقفه وهو ما لايدركه عامة الناس من أن المراقب ليس مطلوبا منه أن يبدي تعاطفه أو تأييده للناس بل المطلوب منه ملاحظة مايجرى ووضع تقرير عن زيارته الميدانية وما تضمنته من انتهاكات لاحظها في زيارته من الحكومة والمعارضة على حد سواء.
- هناك محاولات لإفشال بعثة المراقبين من الحكومة وبعض أطراف المعارضة وبعض الدول لكن في رأيينا أن وجود المراقبين مهم جدا لأنصار سلمية الثورة ومدنيتها وعلى ترتيب الزيارات ومتابعتها لأهمية انجاح مهمة المراقبين حقنا للدماء مع العلم أن الطرف الذي يريد إفشال بعثة المراقبين هو الأكثر تأثيرا على الأرض من خلال بعض القنوات وكذلك بعض الشعارات التي تدغدغ عواطف الناس .

2- أن تكون إدارة أزمة من الحراك الثوري والقوى السياسية المعارضة التي لها مصلحة في القرار 2043

الصادر عن الأمم المتحدة ومجموعة الأطباء ومنظمات حقوق الإنسان في كل مدينة مهمتها :

- متابعة البنود الستة ومدى تطبيقها على الأرض من قبل النظام السوري.
- تقديم العون اللوجستي للبعثة من خلال توصيل المعلومات الخاصة بالانتهاكات وتبيان عمليات التظليل للبعثة من قبل النظام.
- التعاون الوثيق مع البعثة لإنجاح مهمتها وتكريس الثقة المتبادلة بينها وبين البعثة.
- التواصل الإعلامي المباشر مع الصحافة والأقنية العالمية للخروقات التي يقوم بها النظام.

- التواصل مع المتضررين من المواطنين وتوثيقها ونقلها مباشرة للبعثة .
- تقديم تقرير يومي عن الأحداث ومدى التزام السلطة بالبنود الستة.
- تكريس الشفافية والصدق في نقد وتجريم أي انتهاك بحق المواطنين من أي طرف كان .
- التواصل والتشبيك مع مجموعات التواصل في كل محافظة والعمل سويه في متابعة وتقييم الواقع اليومي .